ترميز التخصص: F.M.F1.S11.14

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

H 1102, J 1103, J 1105, K 1201, K 1401, K 1402, K 1403, K 1404, L 1401, L 1803, O 1201, P 1301, P 1500, P 1601, P 1602

البطاقة التعريفية بالتخصص : قانون عقاري

المستوى: ماستر

الميدان: حقوق وعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

الاختصاص: قانون عقاري

1- مكان التكوين

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم:الحقوق

مرجع قرار التأهيل: رقم 002 المؤرخ في 2021/01/03.

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الاخرى : /

- المؤسسات والشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون الاخرون :

- المحافظة العقارية باتنة
- مديرية املاك الدولة باتنة
- مديرية مسح الاراضي
- مكاتب التوثيق
- نقابة المحامين الجهوية
- الوكالات العقارية

الشركاء الدوليون الاجانب : /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

رسم بياني يوضح موقع الماستر الأكاديمي تخصص " قانون عقاري" من مسار التكوين

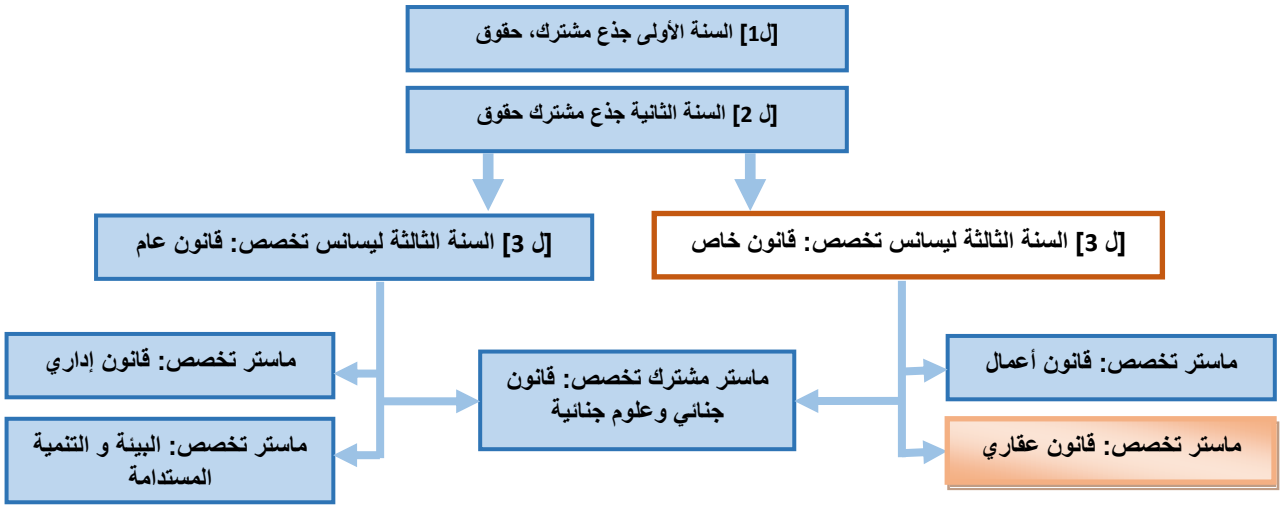

يتضمن مسار التكوين أربع سداسيات، ثلاث سداسيات نظرية، وسداسي رابع وأخير خاص بإعداد مذكرة بحث تتويجا للتخرج

4- مضمون التكوين وسياقاته:

إن مضمون التكوين في الماستر الأكاديمي تخصص " قانون عقاري " ، تحكمه ثلاثة سياقات تكوينية:

- **السياق التوجيهي للطالب:** ويجمع العوامل التي تؤثر على ميول الطالب (الدافع العلمي، الاستعداد المعرفي)، حيث أن التكوين و المعارف التى يتلقاها الطالب على مستوى مرحلة الليسانس تخصص قانون خاص لها الأثر الكبير في توجيه الطالب نحو ميوله المهنية ذات الصلة بالاعمال العقارية لما لها من اثر في مجالات الاقتصاد الوطني المتشعبة
- **سياق التدريس:** إذ يشمل العوامل التي تلعب دورًا مباشرًا في العملية البيداغوجية، اذ تحتوي على المواد التعليمية الأساسية والأفقية تنتمي لحقول معرفية مختلفة ، والتي تمنح الطالب إحاطة جيدة بالقانون العقاري بصفة خاصة والقانون المدني بصفة عامة نظرا لما يطرحه العقار من اشكاليات ونزاعات يومية وغيرها من المقاييس التي تنمي تكوين الطالب الجامعي في مجال القانون العقاري وفق منهجية علمية متخصصة من طرف فريق التكوين
- **سياق الانتقال والاندماج في بيئة العمل:** حيث أن تخصص القانون العقاري يتيح للطالب قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الظروف المحيطة بالعمل في بيئة تتسم بتنوع العلاقات العقارية ، ويفتح مجالات مستقبلية للطلبة من خلال الالتحاق بمناصب ومهن حرة مثل المحافظات العقارية عبر كامل الوطن ، الاجهزة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات العقارية ، مديريات مسح الاراضي ، المحاماة ، التوثيق .....

5- اهداف التكوين:

- إحاطة الطلبة المتكونين بماهية التخصص (القانون العقاري) واهم موضوعاته.
- التعمق في المعارف الأساسية الخاصة بمسار التخصص (القانون العقاري)
- تمكين الطالب من ادوات ومهارات البحث العلمي والاتصال بالمحيط.
- تمكين الطالب من فرصة تكوين في مجال المسار التخصص باللغة العربية ، فضلا عن تنمية قدراته المعرفية باللغة الاحنية في مجال الاعلام الآلي ، ومن ثمة حمله على متطلبات العصر.
- تمكين الطالب من الاطلاع على اهم الاشكاليات التي يطرحها العقار وخاصة المنازعات العقارية التي تعد أكثر المنازعات تعقيدا نظرا لتعدد وتضارب النصوص القانونية في هذا الشأن .

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

- تكوين أكاديمي لدفعة من الطلبة متخصصة في القانون العقاري بصفة خاصة في القانون المدني بصفة عامة نظرا لأهمية هذا التخصص البالغة في المجال القانوني ونظرا لما يطرحه العقار من اشكاليات ونزاعات يومية وتوجيه قدراتهم نحو البحث العلمي والقانوني في مجال التخصص .
- التحكم في أدوات البحث العلمي وتقنياته والتعرف على مصادر المعلومة .
- القدرة على التعامل مع النصوص القانونية المتعلقة بالعقار وتحليلها تحليلا قانونيا .
- القدرة على الاستعانة بالاجتهاد القضائي .
- تطوير الدراسة في المجال العقاري تماشيا مع الواقع العملي وخاصة مع تطور الاستثمار العقاري في الجزائر بعد تبنيها لاقتصاد السوق وهو الأمر الذي يتطلب وعاء عقاريا ضخما يكفي لتطوير ذالك الاستثمار وهو الأمر الذي يفعل التكوين العلمي للطلبة من خلال الدراسة العلمية القانونية وتطبيقاتها عمليا .
- تكوين اطارات وكفاءات في مجال القانون العقاري تساهم في تطوير المنظومة المتشريعية في المادة العقارية .
- التمهيد لفتح تخصصات دقيقة في المجال العقاري لأستكمال دراسة القانون العقاري كالمنازعات العقارية وقانون الاستثمار وقانون الترقية العقارية وغيرها .

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

تهدف الكلية من خلال هذا التخصص إلى تكوين دفعة من الطلبة يمكنها التوجه إلى عدة قطاعات مهنية لها علاقة بتخصص القانون العقاري ، حيث يسمح لهم هذا التكوين بالالمام بجميع الجوانب المتعقلة بالقانون العقاري والمنازعات العقارية وهو ما يتيح لهم التوجه إلى عدة إدارات ومؤسسات أهمها :

- المحافظات العقارية عبر كامل الوطن
- الاجهزة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات العقارية .
- وزارة السكن والعمران
- مديريات مسح الاراضي عبر الوكن
- مديريات أملاك الدولة والاملاك الوطنية .
- الوكالات العقارية العامة والخاصة .
- المحاماة
- التوثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

يتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018

إنّ وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20–163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل و المتمّم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 03-279المؤرّخ في 24 جمادى الثّانية عام1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الّذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 05-299المؤرّخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الّذي يحدّد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدّراسات للحصول على شهادة اللّيسانس وشهادة الماستر وشهادة الدّكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الّذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،
- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدّد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 167 المؤرخ في 13 أبريل 2015 والمتضمّن إنشاء اللجنة الوطنية للتأهيل وتشكيلتها وصلاحياتها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 835 المؤرّخ في 27 جويلية 2017 و المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018،
- وبناء على محضر اجتماع اللّجنة الوطنية للتأهيل بتاريخ 17 جويلية 2017.

يـقـرّر ما يأتي:

المادّة الأولى: تؤهل مؤسسات التعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017- 2018، طبقا للملاحق المرقمة من 01 إلى 60 و المرفقة بهذا القرار.

المادّة 2: يسري مفعول هذا القرار ابتداءً من السّنة الجامعية 2017-2018.

المادّة 3: تلغى أحكام القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 والمذكور أعلاه.

المادة 4: يكلّف المدير العام للتّعليم والتّكوين العاليين ومدراء مؤسّسات التّعليم العالي كلّ فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حـرر بالـجـزائـر في: 03 جانفي 2021

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د عبد الباقي بن زيان

1

ملحق رقم 18 للقرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر

بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018 بجامعة باتنة 1

Annexe n°18 de l'arrêté n° 002 du 03 JAN. 2021

portant habilitation les établissements de l'enseignement supérieur à la formation en vue de l'obtention du diplôme de Licence et Master au titre de l'année universitaire 2017-2018 de l'Université de Batna 1

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Sciences de la Matière	Chimie	Chimie des matériaux	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	كيمياء المواد	كيمياء	علوم المادة
		Chimie physique	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	الكيمياء الفيزيائية		
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit de l'environnement et du développement durable	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون البيئة والتنمية المستدامة	حقوق	حقوق وعلوم سياسية
		Droit pénal et sciences criminelles	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الجنائي و العلوم الجنائية		
		Droit administratif	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الإداري		
		Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال		
		Droit immobilier	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون العقاري		
	Sciences Politiques	Relations internationales	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	العلاقات الدولية	علوم سياسية	
		Organisation politique et administrative	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تنظيم سياسي وإداري		
Sciences Humaines et Sociales	Sciences Humaines - Histoire	Histoire de l'occident musulman au moyen âge	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط	علوم إنسانية- تاريخ	علوم إنسانية و اجتماعية
		Histoire contemporaine du monde arabe	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الوطن العربي المعاصر		